"بين النزاع المفتوح وإدارة الانتقال: قراءة في التجربة المغربية وآفاق العدالة الانتقالية في اليمن"

تقرير موجز للندوة - 22 يونيو 2026

عُقدت من قبل **منظمة مبادرة مسار السلام**، و**معهد دي تي**، بالشراكة مع **منتدى سفراء العدالة الانتقالية**، و**منظمة سام للحقوق والحريات** و**رابطة أمهات المختطفين**، و**تحالف العدالة من أجل اليمن**

التجربة المغربية: من إرث الانتهاكات إلى المصالحة الوطنية

إرساء أسس العدالة الانتقالية

نشأت تجربة المغرب في العدالة الانتقالية في سياق إرثٍ ممتد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور السياسي الذي شهدته البلاد عقب الاستقلال. فمع انتقال المغرب من مرحلة الاستعمار إلى بناء الدولة الوطنية، برزت رؤى متباينة بشأن شكل الدولة وطبيعة الحكم وتوزيع السلطة، ما أفضى إلى مراحل متعاقبة من التوتر والمواجهة السياسية. وقد أسهمت هذه الصراعات في وقوع انتهاكات واسعة النطاق، شملت الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والاضطهاد السياسي، إلى جانب فرض قيود على الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

ولم يكن التعامل مع هذا الإرث ممكناً من خلال المساءلة القضائية وحدها، بل استلزم إطلاق مسار وطني قادر على التوفيق بين المصالح السياسية المتباينة، مع الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة واستعادة ثقة المواطنين بها. ومن هذا المنطلق، لم تتشكل التجربة المغربية نتيجة انتصار سياسي لطرف على آخر، وإنما جاءت ثمرة تسوية سياسية تفاوضية أتاحت الاعتراف بانتهاكات الماضي دون المساس باستمرارية مؤسسات الدولة. ولا تزال هذه التسوية تمثل إحدى السمات الأساسية التي ميّزت تجربة المغرب في العدالة الانتقالية، وأثرت في مسار المصالحة الوطنية.

وشكّل إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة محطة مفصلية في معالجة إرث الانتهاكات الماضية. فقد تبنّت الهيئة، باعتبارها إحدى التجارب الرائدة في مجال العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، مفهوماً شاملاً للعدالة الانتقالية تجاوز حدود المساءلة الجنائية ليشمل كشف الحقيقة، والاعتراف بالضحايا، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة الجماعية، والإصلاح المؤسسي، وضمانات عدم التكرار. وبدلاً من الكشف العلني عن هوية الجناة، أولت الهيئة الأولوية للاعتراف بالضحايا وبالضرر الذي لحق بهم، من خلال الجمع بين التعويضات المادية والمعنوية، والاعتراف الرسمي، ومبادرات حفظ الذاكرة.

التوافق السياسي والملكية الوطنية

غالباً ما تُصنّف التجربة المغربية ضمن ما يُعرف بالجيل الثاني من نماذج العدالة الانتقالية. فخلافاً للنماذج الأولى التي ركزت بصورة أساسية على الملاحقات الجنائية، انصبّ اهتمام التجربة المغربية على إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مصالحة مستدامة. ومن هذا المنظور، لم يُنظر إلى جبر الضرر باعتباره مجرد تعويض مالي للضحايا، بل بوصفه أداة لاستعادة الكرامة، وتعزيز الثقة، ودعم التعافي المجتمعي، والاعتراف العلني بما وقع من انتهاكات.

ومن أبرز السمات التي ميزت هذه التجربة اعتمادها على التدرج في تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية. فقد ظلّت المساءلة الجنائية قضية شديدة الحساسية سياسياً، الأمر الذي دفع إلى تأجيلها لصالح الدفع بالمجالات التي أمكن تحقيق توافق وطني بشأنها. ومن خلال حوار وطني شاركت فيه القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات الضحايا، ومؤسسات الدولة، تبلور تدريجياً توافق حول كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وضمانات عدم التكرار، وحفظ الذاكرة، وهو ما سمح بإحراز تقدم في مسار العدالة الانتقالية رغم استمرار الخلاف بشأن قضايا المساءلة الجنائية.

كما شكّلت الملكية الوطنية أحد المرتكزات الأساسية للتجربة المغربية. فقد نُفّذت برامج جبر الضرر من خلال آليات وطنية صُممت بما يراعي خصوصية السياق المحلي ويستجيب لاحتياجات المجتمعات المتضررة. وعولج أكثر من 80 ألف ملف في إطار برامج جبر الضرر، إلى جانب تنفيذ مبادرات مجتمعية هدفت إلى معالجة الآثار طويلة الأمد للتهميش السياسي في المناطق المتضررة. كما عكست الصيغة النهائية لتقرير هيئة الإنصاف والمصالحة الطبيعة السياسية الحساسة للعملية، بما في ذلك قرار عدم الكشف العلني عن أسماء المسؤولين عن الانتهاكات.

ولا تمثل التجربة المغربية نموذجاً جاهزاً يمكن نقله أو استنساخه في سياقات أخرى، بقدر ما تقدم مثالاً على كيفية تطور مسارات العدالة الانتقالية من خلال مؤسسات وطنية، وحوار سياسي، وإجراءات تدريجية لبناء الثقة. وتكمن أهميتها بالنسبة لليمن ليس في آلياتها المؤسسية بحد ذاتها، وإنما في إبراز أهمية التوافق السياسي، والملكية الوطنية، والالتزام المستدام بمعالجة إرث الانتهاكات بما يتلاءم مع خصوصية السياق الوطني.

العدالة الانتقالية في اليمن: من الانتقال السياسي إلى الصراع المفتوح

تعثر مسار العدالة الانتقالية

تقدم التجربة المغربية دروساً مهمة بشأن الظروف التي يمكن أن تهيئ لنجاح مسارات العدالة الانتقالية. إلا أن التجربة اليمنية تعكس في المقابل تعقيدات السعي إلى تحقيق العدالة في ظل صراع ممتد، وتفكك مؤسسات الدولة، وتحولات مستمرة في المشهد السياسي.

ولا تُعد العدالة الانتقالية في اليمن نتاجاً للصراع الراهن، بل تعود جذورها إلى المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتفاضة عام 2011، حيث برزت بوصفها أحد المحاور الرئيسة في النقاشات المتعلقة ببناء الدولة، والمساءلة، والمصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، بُذلت جهود لإرساء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة الانتهاكات السابقة، شملت التحقيق في الانتهاكات، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وتعزيز المصالحة. كما عكست التفاهمات السياسية آنذاك محاولات التوفيق بين مقتضيات العدالة ومتطلبات التسوية السياسية، من خلال إقرار الحصانة لبعض المسؤولين السابقين، وتقديم اعتذارات رسمية عن المظالم التاريخية في جنوب اليمن، وإعداد مشروع قانون للعدالة الانتقالية.

غير أن هذه الجهود توقفت مع تصاعد النزاع في عام 2015 عقب سيطرة جماعة الحوثيين على مؤسسات الدولة وما أعقب ذلك من انهيار مؤسساتها. وأدى تفكك السلطة وظهور مراكز نفوذ متعددة إلى تقويض قدرة الدولة على كشف الحقيقة، وإجراء التحقيقات، وإنشاء آليات للمساءلة، أو تنفيذ برامج لجبر الضرر. كما غيّر النزاع طبيعة الضحايا والجناة، إذ تحولت بعض الأطراف التي كانت تُعد ضحية في مراحل سابقة إلى أطراف مسؤولة عن انتهاكات لاحقة، في حين أصبح بعض الجناة أنفسهم ضحايا في مراحل مختلفة من الصراع.

وزادت مشاركة أطراف إقليمية ودولية من تعقيد مشهد المساءلة، إذ أضافت الانتهاكات المنسوبة إلى جهات خارجية، بما في ذلك التحالف العربي والولايات المتحدة الأمريكية، أبعاداً قانونية وسياسية جديدة أمام أي مسار مستقبلي للعدالة الانتقالية. وفي ظل تلك الظروف، تبدو إمكانية تطبيق النماذج التقليدية للعدالة الانتقالية، القائمة على تقصي الحقائق، والمحاكمات، والإصلاح المؤسسي وفق تسلسل زمني محدد، محدودة في المدى المنظور.

وتؤكد التجارب المقارنة أن العدالة الانتقالية لا تسير وفق نموذج واحد أو مسار ثابت. فقد اتخذت المساءلة أشكالاً مختلفة في دول مثل جنوب أفريقيا وتشيلي؛ ففي جنوب أفريقيا، مُنح العفو لمن اعترفوا بمسؤوليتهم عن الانتهاكات، بينما بقي بعض الجناة في تشيلي رهن السجن بعد رفضهم الاعتراف بجرائمهم. كما تُظهر التجربة الأرجنتينية أن مسارات العدالة وإعادة بناء الدولة قد تختلف من حيث التوقيت والتسلسل تبعاً للظروف السياسية. وتؤكد هذه التجارب أن تصميم آليات العدالة الانتقالية ينبغي أن يستجيب للواقع الوطني، لا أن يلتزم بنموذج جامد أو موحد.

تهيئة الأسس لعدالة انتقالية مستقبلية

إن الاستفادة من التجارب المقارنة في الحالة اليمنية تقتضي الإقرار بخصوصية السياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي في البلاد. فالعدالة الانتقالية لا يمكن نقلها من دولة إلى أخرى دون مواءمتها مع الواقع المحلي. وقد كشفت التجربة اليمنية خلال المرحلة الانتقالية عن وجود تباينات بين الرؤى الوطنية والمعايير الدولية، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الاعتذار، والمساءلة، والمصالحة. ورغم أهمية الأطر القانونية الدولية باعتبارها مرجعية أساسية، فإن تطبيقها ينبغي أن يراعي الثقافة السياسية اليمنية، والبنية الاجتماعية، والتحولات التي فرضها الصراع.

وفي هذا الإطار، قد تشكل جهود إعادة الإعمار والتعافي المجتمعي مدخلاً أكثر واقعية للعدالة الانتقالية من التركيز المباشر على المساءلة الجنائية. فإعطاء الأولوية لاستعادة سبل العيش، وإعادة بناء المؤسسات، والاستجابة للاحتياجات الملحة للضحايا، يمكن أن يهيئ الظروف اللازمة لتطوير مسارات أوسع للعدالة في مراحل لاحقة. ولا يعني هذا النهج التقليل من أهمية المساءلة، وإنما يعكس إدراكاً بأن تحقيق مساءلة مستدامة يرتبط بوجود مؤسسات فاعلة، وتوافق سياسي، وثقة مجتمعية.

ورغم استمرار النزاع، لا تزال هناك فرص لتهيئة الأسس اللازمة لعدالة انتقالية مستقبلية. إذ تواصل منظمات المجتمع المدني، وجماعات الضحايا، والمبادرات المجتمعية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وحفظ الأدلة، وتقديم الدعم للضحايا في مختلف أنحاء البلاد. وتسهم هذه الجهود في صون الذاكرة الوطنية وتعزيز فرص كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والمساءلة عندما تصبح الظروف السياسية أكثر ملاءمة. وبدلًا من انتظار التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، تؤكد هذه المبادرات أن بعض مكونات العدالة الانتقالية يمكن أن تتطور بالتوازي مع جهود بناء السلام.

كشف الحقيقة والاعتراف وجبر الضرر

جبر الضرر بما يتجاوز التعويضات

تناولت التجربة المغربية جبر الضرر باعتباره مساراً متكاملاً يهدف إلى الاعتراف بالضحايا، واستعادة كرامتهم، وصون الذاكرة الجماعية، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. ومن خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، لم يقتصر جبر الضرر على التعويضات المالية، بل شمل كشف الحقيقة، والاعتراف الرسمي بالانتهاكات، وإحياء الذاكرة، وإعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار. ويعكس هذا النهج إدراكاً بأن معالجة آثار انتهاكات حقوق الإنسان لا تقتصر على تعويض الخسائر المادية، وإنما تشمل أيضاً معالجة آثارها الاجتماعية والنفسية والمعنوية الممتدة.

كما شكّل الاعتراف بالضحايا في حد ذاته أحد أشكال الإنصاف. فبالنسبة للعديد من أسر المختفين قسراً، كان الكشف عن مصير ذويهم ومكان وجودهم يمثل عنصراً أساسياً من عناصر جبر الضرر. ومن هذا المنطلق، اعتُبر الاعتراف الرسمي بالانتهاكات، وحفظ الذاكرة، وتوثيق معاناة الضحايا، عناصر لا تقل أهمية عن التعويض المالي، انطلاقًا من أن استعادة الكرامة تبدأ أولًا بالاعتراف بالحقيقة.

واعتمدت هيئة الإنصاف والمصالحة مقاربة جمعت بين **جبر الضرر الفردي والجماعي**، انطلاقاً من إدراكها أن آثار القمع السياسي لم تقتصر على الأفراد، بل امتدت لتطال مجتمعات ومناطق بأكملها. فقد استفاد ضحايا الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة من برامج التعويض الفردي، في حين وسّعت برامج جبر الضرر الجماعي مفهوم الضحية ليشمل المناطق التي تعرضت للتهميش أو للعقاب الجماعي أو ارتبطت بمراكز الاعتقال السرية، وما ترتب على ذلك من آثار تنموية واجتماعية طويلة الأمد.

ونفذت هيئة الإنصاف والمصالحة، بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **149 مشروعاً ضمن برامج جبر الضرر الجماعي**، بدعم من الاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين. وشملت هذه المشاريع إنشاء مدارس ومرافق صحية، وتحسين البنية التحتية، وتنفيذ مشاريع ثقافية وخدمية، إلى جانب ربط المناطق المهمشة بالمناطق الأكثر نمواً عبر مشاريع تنموية وخدمية شاركت في تنفيذها عدة وزارات وشبكات حقوقية. ورغم محدودية الموارد، أُعطيت الأولوية للمشاريع ذات الأثر المباشر والمستدام، ولا سيما تلك التي تعود بالنفع على النساء والفئات الأكثر تهميشاً.

واستفاد أكثر من **27000 ضحية** من التعويضات المالية من خلال هيئة التحكيم المستقلة وهيئة الإنصاف والمصالحة، فيما حصل نحو **9000 مستفيد** على خدمات التأمين الصحي لمعالجة الآثار الجسدية والنفسية طويلة الأمد للانتهاكات. كما استفاد أكثر من **7000 ضحية** من برامج تعويض سابقة، كان معظمهم من ضحايا الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي. وتعكس هذه الأرقام أن جبر الضرر في التجربة المغربية لم يقتصر على التعويض المالي، بل جمع بين التعويضات الاقتصادية، والخدمات الصحية، والتدابير الاجتماعية، والاعتراف المعنوي، وبرامج التنمية المجتمعية.

كما أولت التجربة المغربية اهتماماً خاصاً بالآثار المتباينة التي خلفتها الانتهاكات على النساء. فإلى جانب ضمان المساواة في الحصول على التعويضات، اعترفت هيئة الإنصاف والمصالحة بالأضرار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحرمان من الأمومة، والحرمان من الحقوق الإنجابية، والمعاملة المهينة التي تعرضت لها النساء أثناء الاحتجاز. وأسهم هذا الاعتراف في ضمان عدم تهميش تجارب النساء أو التعامل معها بوصفها قضايا ثانوية ضمن مسار العدالة الانتقالية.

جبر الضرر كمدخل للعدالة الانتقالية في اليمن

تواجه اليمن احتياجات مماثلة رغم استمرار النزاع المسلح. فما يزال ضحايا الألغام الأرضية، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والنزوح، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاستيلاء على الممتلكات، والفصل التعسفي من الوظائف العامة، وغيرها من الانتهاكات، بحاجة إلى أشكال عاجلة من الدعم لا يمكن تأجيلها إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ومن ثم، ينبغي النظر إلى جبر الضرر باعتباره مدخلاً للتعافي، والاعتراف، وبناء الثقة، وليس مجرد إجراء يُنفذ بعد انتهاء النزاع.

كما توفر المبادرات التي شهدتها المرحلة الانتقالية في اليمن أساساً يمكن البناء عليه مستقبلاً. ففي عامي 2013 و2014، صدرت اعتذارات رسمية، وأُعلن عن إنشاء صناديق لتعويض المتضررين من الاستيلاء على الممتلكات والفصل التعسفي من الوظيفة العامة. ورغم توقف هذه المبادرات مع اندلاع الحرب، فإنها تؤكد أن بعض عناصر جبر الضرر كانت قد بدأت بالفعل في التشكل ضمن التجربة اليمنية.

ويمتلك اليمن أيضاً أساساً قانونياً يمكن تفعيله في إطار أي تسوية سياسية شاملة. إذ يتضمن مشروع قانون العدالة الانتقالية آليات لإدارة برامج جبر الضرر، ويستند إلى المعايير الدولية المتعلقة بالتعويض والإنصاف، كما يقترح إنشاء صندوق وطني يمكن أن يستفيد من الدعمين الإقليمي والدولي. ويمكن أن يشكل هذا الإطار المؤسسي قاعدة لتطوير برامج جبر ضرر فردية وجماعية في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يعتمد جبر الضرر في اليمن على مؤسسات الدولة وحدها، خصوصاً في ظل ضعف كثير من المؤسسات أو تعطلها. فبإمكان الآليات التقليدية والقبلية والمبادرات المجتمعية أن تسهم في تحقيق أشكال من جبر الضرر المعنوي والمجتمعي، من خلال الاعتراف بالضرر، وترميم العلاقات الاجتماعية، ودعم الضحايا إلى حين توافر إطار وطني شامل. كما يمكن للشركاء الإقليميين والدوليين دعم برامج جبر الضرر الجماعي، شريطة أن يعزز هذا الدعم الأولويات الوطنية وألا يحل محل القيادة اليمنية.

وفي المحصلة، لا يقتصر جبر الضرر على كونه وسيلة للتعويض المالي، بل يمثل أداة لاستعادة الكرامة، والاعتراف بالضحايا، وإعادة بناء الثقة المجتمعية، ومنع تكرار الانتهاكات. وفي الحالة اليمنية، قد يشكل جبر الضرر أحد أكثر المداخل

واقعية لإطلاق مسار العدالة الانتقالية، ريثما تتوافر الظروف السياسية والمؤسسية اللازمة لمعالجة القضايا الأوسع المتعلقة بالمساءلة.

المجتمع المدني والملكيــة الوطنيــة

جمعيات الضحايا والمجتمع المدني

لا يقتصر النهوض بمسارات العدالة الانتقالية على مؤسسات الدولة الرسمية، بل يعتمد أيضاً على الدور الذي تضطلع به جمعيات الضحايا، والمنظمات النسوية، ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما في السياقات التي تتسم بالانتقال السياسي أو النزاع أو هشاشة المؤسسات. فقد اضطلعت هذه الجهات بدور محوري في توثيق الانتهاكات، وحفظ الذاكرة الجماعية، ومساندة الضحايا، والحفاظ على المطالبة بالحقيقة والعدالة والمساءلة.

وفي المغرب، شكّلت حركات الضحايا إحدى الركائز الأساسية التي مهدت لمسار العدالة الانتقالية. فمنذ ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، قادت اللجان التي أسستها أمهات المختفين حملات للمطالبة بكشف مصير أبنائهن الذين تعرضوا للاختفاء القسري على خلفيات سياسية. وتشابهت هذه التجربة، في جوانب عديدة، مع الحركات التي قادتها أمهات المفقودين في الأرجنتين، لتصبح لاحقاً جزءاً مهماً من مسار الحركة الحقوقية المغربية. وأسهمت هذه الجهود في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإطلاق برامج جبر الضرر.

ولم يقتصر دور هذه الحركات على المطالبة بالتعويض، بل ساهمت أيضاً في توثيق الانتهاكات، واستكمال السجل الوقائعي الذي استندت إليه المفاوضات مع الدولة، والمطالبة بكشف الحقيقة، وحفظ الذاكرة، والإصلاح المؤسسي. كما تميزت جمعيات الضحايا في المغرب بقدرتها على استيعاب ضحايا فترات زمنية مختلفة، ومن خلفيات سياسية وفكرية متعددة، بما في ذلك ضحايا الاغتيالات السياسية والانتهاكات التي شهدتها البلاد منذ ستينيات القرن الماضي وحتى تسعينياته. وأسهم هذا الطابع الجامع في تعزيز شرعية عملية المصالحة، وترسيخ أولوية حقوق الضحايا بعيداً عن الانقسامات السياسية.

كما لعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في تهيئة الإرادة السياسية اللازمة لإنجاح مسار العدالة الانتقالية. فلم يكن نجاح التجربة المغربية مرهوناً باستعداد مؤسسات الدولة وحدها، بل ارتبط أيضاً بقدرة جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية على إبقاء القضية حية في المجال العام، وحشد التأييد المجتمعي، ودفع الأطراف السياسية نحو التوافق بشأن القضايا التي أمكن الاتفاق عليها. وقد ساعد هذا النهج التدريجي على تحقيق تقدم ملموس، رغم استمرار الخلاف حول قضايا المساءلة الجنائية.

الملكية الوطنية في السياق اليمني

ورغم غياب إطار وطني شامل للعدالة الانتقالية في اليمن، برزت جهود مجتمعية تؤدي أدواراً مشابهة. فما تزال أسر المختطفين والمختفين قسراً تواصل المطالبة بالحقيقة والعدالة، فيما تضطلع منظمات المجتمع المدني بمسؤولية توثيق الانتهاكات، وحفظ الأدلة، وتقديم الدعم للضحايا، والحفاظ على حضور قضايا العدالة في المجال العام. وتمثل هذه الجهود ركيزة أساسية للحفاظ على فرص العدالة المستقبلية في ظل استمرار النزاع وضعف المؤسسات الرسمية.

وتؤكد هذه المبادرات أن العدالة الانتقالية لا ترتبط حصراً بوجود اتفاق سياسي شامل أو مؤسسات دولة فاعلة. فمبادرات الوساطة المحلية، وشبكات دعم الضحايا، وجهود التوثيق، والمبادرات الإعلامية، وممارسات المصالحة المجتمعية، وما يُوصف ب**"العدالة اليومية"**، تواصل الاستجابة لاحتياجات الضحايا وتعزيز قيم الحقيقة والاعتراف، مع الإسهام في تعزيز التماسك المجتمعي والحد من مخاطر الانتقام.

وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصة في السياق اليمني، حيث يمكن للمظالم غير المعالجة أن تؤدي إلى إعادة إنتاج دوائر العنف والثأر. فإذا عجزت الدولة عن توفير شعور حقيقي بالعدالة، قد تلجأ المجتمعات إلى تحقيق العدالة بوسائلها الخاصة، بما يقوض فرص بناء سلام مستدام. ومن ثم، لا تقتصر أهمية المجتمع المدني على توثيق الانتهاكات، بل تمتد إلى الإسهام في معالجة إرث الماضي، ودعم الإصلاح المؤسسي، وتعزيز المصالحة، والمشاركة في بناء مستقبل أكثر شمولاً.

النساء ودورهن القيادي في العدالة الانتقالية

وتحتل النساء موقعاً محورياً في هذه الجهود، سواء بوصفهن ضحايا مباشرات للانتهاكات المرتبطة بالنزاع، بما في ذلك الاختطاف، والابتزاز، والعنف الجنسي، والاعتقال التعسفي، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، أو بوصفهن زوجات وأمهات وبنات وأخوات للمختفين والمعتقلين والقتلى والنازحين. ومن ثم، ينبغي النظر إلى دور النساء في العدالة الانتقالية من زاويتين متكاملتين: باعتبارها صاحبة حق ومتضررة من الانتهاكات، وباعتبارها فاعلاً رئيساً في قيادة المبادرات المجتمعية والدفاع عن الضحايا.

وقد لعبت المنظمات النسوية والشبكات المجتمعية غير الرسمية دوراً بارزاً في توثيق الانتهاكات، ودعم أسر الضحايا، وتعزيز الحوار، وإطلاق مبادرات محلية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الملحة. كما قادت النساء، خلال المرحلة الراهنة التي توصف بأنها مرحلة "اللاحرب واللاسلم"، عدداً من المبادرات الاقتصادية والمجتمعية الهادفة إلى دعم سبل العيش وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء. وفي هذا السياق، أُشير إلى شبكة التضامن النسوي بوصفها إحدى المبادرات التي تسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، باعتباره مساراً لا يحتمل الانتظار إلى حين انتهاء النزاع.

وفي هذا الإطار، فإن أي مسار مستقبلي للعدالة الانتقالية في اليمن سيظل مرهوناً بالمشاركة الفاعلة لجمعيات الضحايا، والمنظمات النسوية، وقادة المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، باعتبارها أطرافاً رئيسة في تصميم وتنفيذ ومتابعة آليات العدالة الانتقالية، بما يعزز الملكية الوطنية، ويرسخ الثقة العامة، ويضمن استجابة هذه الآليات لأولويات واحتياجات الفئات الأكثر تضررًا من النزاع.

التوصيـــــات المقترحـة

استناداً إلى الخبرات والرؤى التي تم طرحها خلال الندوة، خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم مسار العدالة الانتقالية في اليمن مستقبلاً، ومنها:

- **إدماج العدالة الانتقالية في أي عملية سياسية مستقبلية،** بما يضمن أن تكون حقوق الضحايا، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي والقانوني، وحفظ الذاكرة، وضمانات عدم التكرار، والتعاون مع الآليات الدولية، عناصر أساسية في أي تسوية سياسية، بدلاً من تأجيلها إلى مرحلة ما بعد التوصل إلى اتفاق سلام.
- **تطوير إطار وطني للعدالة الانتقالية** يستجيب للواقع السياسي والمؤسسي والاجتماعي في اليمن، ويستفيد من الخبرات المقارنة، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- **اعتماد نهج تدريجي في تنفيذ العدالة الانتقالية،** يبدأ بالمجالات التي يمكن تحقيق توافق وطني بشأنها، مثل كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وحفظ الذاكرة، وضمانات عدم التكرار، مع تهيئة الظروف اللازمة لمعالجة قضايا المساءلة الأكثر حساسية في مراحل لاحقة.
- **اعتبار جبر الضرر أداة لبناء الثقة،** من خلال الشروع في تنفيذ برامج جبر الضرر الفردية والجماعية، والمادية والمعنوية، حتى قبل استكمال مسار العدالة الانتقالية، وبما يستجيب للاحتياجات الملحة والمستمرة للضحايا.
- **تعزيز جهود توثيق الانتهاكات وكشف الحقيقة،** عبر دعم جمعيات الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، والمبادرات المجتمعية في توثيق الانتهاكات، وحفظ الأدلة، وصون الذاكرة الوطنية، بما يهيئ الأرضية لآليات المساءلة وجبر الضرر في المستقبل.
- **ضمان المشاركة الفاعلة وتعزيز الملكية الوطنية،** من خلال إشراك الضحايا، والنساء، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتضررة في تصميم وتنفيذ ومتابعة آليات العدالة الانتقالية المستقبلية.
- **البناء على الأطر القانونية والمؤسسية القائمة،** بما في ذلك مشروع قانون العدالة الانتقالية، والمبادرات السابقة المتعلقة بجبر الضرر، وآليات التعويض المقترحة، مع العمل على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتمكينها من تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية عندما تتهيأ الظروف السياسية لذلك.
- **دعم مبادرات المصالحة المجتمعية وممارسات "العدالة اليومية"،** بما يسهم في معالجة المظالم المحلية، وتعزيز التماسك المجتمعي، والحد من دوافع الانتقام، واستكمال جهود العدالة الانتقالية الوطنية من خلال مبادرات يقودها المجتمع المحلي.
- **حشد الدعم الإقليمي والدولي المستدام،** عبر تقديم المساندة الفنية، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم برامج جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، ومساندة الضحايا، مع ضمان أن يعزز هذا الدعم الأولويات الوطنية ولا يحل محل القيادة اليمنية.
- **تعزيز الإرادة السياسية باعتبارها شرطاً أساسياً لإنجاح العدالة الانتقالية،** انطلاقاً من أن وجود الأطر القانونية وحده لا يكفي، ما لم يقترن بالتزام حقيقي من جانب القوى السياسية، ومؤسسات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، بمعالجة إرث الانتهاكات، وإنصاف الضحايا، وإغلاق ملفات الماضي من خلال عملية عدالة انتقالية ذات مصداقية